جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

مصادر النمو البديله للنفط فى الكويت
- تعبئتها وتوظيفها فى عملية التنمية -

The alternative growth Sources of oil in Kwait – its accumulating and usage in The process of development

رسالة مقدمه من

الباحثة : مريم عايش السلامين

للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد

تحت إشراف

الدكتور/إبراهيم نصار اليمانى
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢٠٠٨

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

اسم الطالبـة : مريم عايش السلاميين

عنوان الرسالة : مصادر النمو البديلة للنفط فى الكويت
– تعبئتها وتوظيفها فى عملية التنمية –

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١- الأستاذ الدكتور/ فرج عزت (رئيساً)
أستاذ الاقتصاد بالكلية

٢- الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد صديق (عضواً)
أستاذ الاقتصاد بتجارة الإسماعيليه – جامعة قناة السويس

٣- الأستاذ الدكنور/ إبراهيم نصار اليمانى
أستاذ الاقتصاد المساعد بالكلية (مشرفا)

تاريخ المناقشة : / /

الدراسات العليا :

ختم الإجازة أجيزت الرسالة

بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

/ / / /

الإهـداء

إلى روح والدتى ووالدى

" وقل ربى أرحمهما كما ربيانى صغيراً "

فقد كانا نعم الأم ونعم الأب .

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، خلق الإنسان من عدم وعلمه مالا يعلم ، وصلاة وسلام على خير الخلق المبعوث رحمة للعالمين محمد صلى الله عليه وسلم .

اتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى استاذى الفاضل الدكتور/ **إبراهيم نصار اليمانى** وذلك لقبوله الإشراف على هذا البحث، ولما قدمه من جهد كبير ووقت ثمين ونصح أمين وتشجيع مستمر ، فكان خير القدوه وجزاه الله خير الجزاء ومتعه بالصحه والعافيه .

كما أتقدم بخالص شكرى إلى استاذى الأستاذ الدكتور/ **فرج عزت** أستاذ الاقتصاد بالكليه وذلك لتفضل سيادته بالموافقه على الأشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة وعلى توجيهات سيادته البناءة وعلى كل الجهود التى بذلها معنا أثناء الدراسات التمهيديه للماجستير فلسيادته كل شكر .

كما اتقدم بالتحيه والتقدير للاستاذ الدكتور/ **عبد الحميد صديق** أستاذ الاقتصاد بتجارة الإسماعيلية – جامعة قناة السويس – على قبول سيادته الإشتراك فى لجنة المناقشة والحكم وتقييم هذا البحث ، فلسيادته كل التقدير .

وأيضاً أشكر جميع اساتذتى بقسم الاقتصاد ومن مد لى يد العون فى مصر والكويت فلهم جميعاً كل الشكر .

الباحثه

قائمة المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
محتويات البحث	
قائمة الجداول	
المقدمة	أ – ز
الباب الأول : **النفط والاقتصاد الكويتى، الواقع ومستقبل النفط.**	١
الفصل الأول : صناعة النفط ونمو الاقتصاد الكويتى .	٤
• المبحث الأول : مؤسسة البترول وتطوير قطاع النفط الكويتى	٥
• المبحث الثانى : النفط والناتج المحلى الإجمالى الكويتى	١٧
• المبحث الثالث :النفط والصادرات والموازنة العامة فى الكويت.....	٢٦
الفصل الثانى : مستقبل سوق النفط فى ضوء تطور العلاقات النفطية الدولية .	٤١
• المبحث الأول : تطور الاستهلاك والإنتاج والأسعار خلال الفترة ١٩٨٥– ٢٠٠٥	٤٢
• المبحث الثانى : ملامح مستقبل سوق النفط الكويتية	٦٥
الباب الثانى : **المصادر الحجمية المتاحه للنمو الاقتصادى فى دولة الكويت**	٨٦
الفصل الأول : البيئة والموارد الطبيعية فى دولة الكويت .	٨٨
• المبحث الأول : خصائص وظروف البيئة الطبيعية فى الكويت	٨٩
• المبحث الثانى : الموارد الطبيعية فى الكويت	٩٤

الفصل الثانى : السكان والقوه العامله فى الكويت .	١٠٩
• المبحث الأول : تطور السكان والهيكل السكانى فى الكويت .	١١٠
• المبحث الثانى : القوة العاملة فى الكويت	١١٦
الفصل الثالث : التراكم الرأسمالى فى الكويت .	١٢٨
• المبحث الأول : تطور رأس المال فى دولة الكويت	١٢٩
• المبحث الثانى : الادخار والبنيه الأساسية فى دولة الكويت...	١٣٨
الباب الثالث : نحو دور أفضل لمصادر النمو البديله فى الاقتصاد الكويتى .	١٥٠
الفصل الأول : تطوير التعليم وإصلاح سوق العمل فى الكويت .	١٥٣
• المبحث الأول : تطوير التعليم فى الكويت	١٥٤
• المبحث الثانى: إصلاح سوق العمل فى الكويت	١٧١
الفصل الثانى : تنويع الإنتاج فى الاقتصاد الكويتى.	١٨٨
• المبحث الأول : الصناعات البتروكيماوية ، مفهومها وأهميتها للاقتصاد الكويتى	١٩٠
• المبحث الثانى : تطور الإنتاج والصادرات للمنتجات البتروكيماوية.....	١٩٧
• المبحث الثالث : المشروعات الصغيرة فى الكويت	٢١٠
النتائج والتوصيات	٢٢٦
قائمة المراجع	٢٣٦

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيـــان	رقم الصفحة
١	تقدير خسائر القطاع النفطى خلال فترة الاحتلال	٢٢
٢	الأهمية النسبيه للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى	٢٤
٣	الأهمية النسبيه للنفط فى الصادرات الكويتية.	٢٨
٤	الإيرادات والنفقات العامة الكويتية .	٣٦
٥	تطور استهلاك النفط	٤٣
٦	تطور استهلاك الغاز الطبيعى	٤٩
٧	تطور الإمدادات النفطية خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٤	٥٠
٨	توقعات الطلب العالمى على النفط خلال الفترة	٦٨
٩	استهلاك وإنتاج النفط فى أهم المناطق	٧٠
١٠	توقعات نمو الطاقة العالمية لإنتاج النفط	٧٤
١١	إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعى.	١٠٤
١٢	تطور أعداد السكان فى الكويت.	١١١
١٣	حجم وهيكل المجتمع السكانى فى الكويت حسب الجنسيه .	١١٤
١٤	تطور القوة العامله فى الكويت.	١١٨
١٥	إجمالى قوة العمل حسب القطاع والجنسية.	١٢٠
١٦	حجم وهيكل قوة العمل فى الكويت حسب الجنسية والنوع	١٢٢
١٧	نصيب القطاعات المختلفة فى إجمالى الناتج المحلى	١٣٢
١٨	رأس المال الثابت طبقا للملكية .	١٣٥
١٩	تطور الادخار وتكوين رأس المال الثابت الإجمالى .	١٤٠
٢٠	تطور عدد الموظفين فى الإدارات الحكومية	١٧٥
٢١	الأهمية النسبيه للقطاعات المختلفة فى تشغيل العمالة	١٧٧
٢٢	تطور إنتاج الصناعات البتروكيماوية .	٢٠٦
٢٣	تطور صادرات الصناعات الكيماوية .	٢٠٨

الإطار العام للبحث

أولاً : تمهيد

يلقى هدف النمو والتنمية الإقتصادية إهتماماً كبيرا على الصعيد الدولى موازياً لما لهما من أهمية على المستويات القومية والمحلية .

وقد بدأ هذا الأهتمام يتبلور خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين التى حملت تغييراً فى نمط الإقتصاد العالمى وفى نظام التجارة الدولية عما كانت عليه فى القرن التاسع عشر ، وأيضاً خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث زادت المخاوف من وجود إتجاه طويل المدى نحو الركود الإقتصادى فى الإقتصادات الرأسمالية المتقدمة من جهة وإنتعاش حركات التحرر الوطنى ومحاولات التخلص من التخلف الإقتصادى فى الدول النامية من جهة أخرى .

والإهتمام الكبير بهدف النمو والتنمية الإقتصادية تؤكده المقارنات الكبيرة لمعدلاتهما فى الدول المختلفة ، حيث تتخذ هذه المعدلات كمعايير أساسية للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات الإقتصادية القومية .

وتختلف محددات التنمية الإقتصادية من دولة إلى أخرى وذلك لإختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والنظام الإقتصادى المتبع فى كل دولة . وبصفة عامة نلاحظ أن التنمية ترتكز على القوى الأساسية لكل من : التراكم الرأسمالى والنمو السكانى والتقدم الفنى وإتساع نطاق الأسواق المحلية والخارجية والسياسات الإقتصادية ، هذه العوامل لها تأثير موجب على الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومى ، كما أنها تعمل على التوسع المستمر فى هذه الطاقة.

وقد إعتمدت إقتصادات الدول العربية الغنية بالنفط فى نموها وتطورها منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين على إنتاج وتصدير النفط الخام . وقد تمكنت هذه الدول ومن خلال الموازنات العامة من تكوين بنية أساسية عصرية وبناء شبكة حديثة للرفاهة الإجتماعية وتوفير خدمات التعليم بالمجان بكافة مراحله ، هذا وفى نفس الوقت تطور القطاع الخاص فى هذه الدول ، خاصة فى مجال

المال والتمويل والصناعة والزراعة والخدمات ، مما أثر إيجابياً على معدلات النمو الإقتصادى فى هذه الدول .

ودولة الكويت واحدة من هذه الدول التى إعتمدت فى نموها وتطورها على إنتاج وتصدير النفط الخام ، بحيث أصبح القطاع النفطى يلعب دوراً رئيسياً فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى الكويت نظراً لما تمثله حصيلة الإيرادات النفطية من الناتج المحلى الإجمالى ومن الصادرات ومن الإيرادات العامة لدولة الكويت . حيث نجد أن القطاع النفطى قد ساهم بنحو ٥٢% من الناتج المحلى الإجمالى وبنحو ٩٥% من إجمالى الصادرات عام ٢٠٠٥ . كما بلغت مساهمة الإيرادات النفطية نحو ٩١.٢% من إجمالى الإيرادات العامة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

وبالإضافة إلى هيمنة القطاع النفطى على الإنتاج المحلى والصادرات والإيرادات العامة ، فإننا نجد أن الإنفاق العام يمثل المتغير العام الحاكم لحركة المتغيرات الإقتصادية الكلية فى الكويت ، حيث نجد أن مستويات الإنفاق العام ومعدلات زيادته مؤشراً هاماً يجب تتبعه للتنيؤ بحركة النشاط الإقتصادى فى الكويت .

وبالإضافة إلى سيطرة القطاع النفطى على الإقتصاد القومى والدور الريادى للإنفاق العام نجد أن الإقتصاد الكويتى يعان من مشكلة إختلال الهيكل السكانى لصالح الوافدين من الدول العربية والأسيوية والدول الأخرى . حيث نجد أن السكان الكويتيين يمثلون نحو ثلث السكان وقوة العمل الكويتية تمثل نحو ١٨% من إجمالى القوة العاملة فى الكويت عام ٢٠٠٦ .

ويتضح مما سبق أن هناك عدة خصائص تميز الإقتصاد الكويتى وتؤكد خصوصيته فى الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والتى تنعكس بدورها على مناخ الإستثمار والتنمية الإقتصادية فى الكويت .

ثانياً : مشكلة البحث:

مما تقدم نجد أن الإقتصاد الكويتى لا يزال إقتصاداً غير متوازناً يعتمد فى نموه وتطوره على مادة أولية قابلة للنفاذ وهى النفط الخام . وعائدات النفط تمثل النسبه الكبيره من الصادرات ودخل الحكومة والدخل القومى . وهذا ما يشكل خطراً على الإقتصاد الكويتى فى الأجلين القصير والطويل .

ففى الأجل القصير تؤدى تقلبات أسعار النفط والطبيعة الموسمية للطلب عليه وحساسيته للأحداث السياسية سواء الإقليمية أو الدولية ، والتغيرات فى أسعار الصرف الأجنبى ولا سيما سعر الدولار إلى آثار سلبيه على الإقتصاد القومى للكويت ، فمثلاً عندما إتجهت الأسعار العالمية للنفط نحو الإنخفاض ، تقلصت الإيرادات النفطية وزاد عجز الموازنة العامة وتأثر الإقتصاد الكويتى وإتجهت معدلات النمو فيه للإنخفاض .

وفى الأجل الطويل وبإفتراض قرب نفاذ عصر النفط – كما أشارت بعض الدراسات ، والذى سوف نوضحه فى الأجزاء القادمه من البحث – ، تظهر مشكلات جسيمة فيما يتعلق بمدى تكييف إقتصاديات الدول النفطية لمثل هذا الوضع وإستمرار نموها وتطورها دون وجود قطاع داخلى غير نفطى يمكن أن يتحمل مسئولية تطور الإقتصاد القومى [1].

والأوضاع السابقة والمتمثلة فى قرب نفاذ عصر النفط والمشاكل المترتبة على ذلك ، تعتبر من التحديات الإستراتيجية المحورية الخطيرة التى ينبغى أن تعمل الكويت ومن الآن على تدارك أبعادها وذلك من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية والإستفادة من الثروة القومية الحادثة فى مجال إنتاج الخامات المتطورة إعتماداً على البتروكيماويات .

---

(١) د. زين الدين عبد المقصود غنيمى : الكويت وتحديات القرن الحادى والعشرين ، رؤية إستراتيجية إشرافية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٣- ٢٩ .

هذا بالإضافة إلى ضرورة التفكير فى مصادر النمو الإقتصادى والكشف عن المصادر البديلة للنفط وتعبئتها وتوظيفها فى عملية النمو والتنمية . وقد أسهمت الحقبة النفطية فى توفر عدد من المصادر الأساسية للنمو مثل وجود بنية أساسية عصرية وقوى عاملة مؤهلة وحد أدنى من التراكم الرأسمالى ومعدلات متزايدة من الإدخار ... إلخ .

وتشير البيانات المتوافرة والتى سوف نعرضها فى الأجزاء القادمة إلى إرتفاع صافى الإدخار (الفرق بين الدخل القومى المتاح والإنفاق الإستهلاكى النهائى) بشكل ملحوظ لتبلغ نسبته نحو ٤٠% من قيمة الدخل القومى المتاح لعام ٢٠٠٤ ، مقارنة بنحو ٢٩% من قيمة الدخل القومى المتاح للعام السابق . وكمحصلة لهذا النمو فى صافى الإدخار من جانب والإرتفاع فى صافى التكوين الرأسمالى بنسبة ١٦% فقط من جانب آخر ، إرتفع فائض الموارد القومية خلال عام ٢٠٠٤ بما قيمته نحو ٢٧٥٩ مليون دينار ليصل إلى نحو ٥٥٦٥ مليون دينار مقابل ٢٨٠٦ مليون دينار للعام السابق[١] .

كما يوجد فى الكويت جهاز مصرفى على درجة من الكفاءة ويساعد على جذب المزيد من من الودائع الخاصة بالأفراد والتى تساهم فى دفع التنمية . هذا بالإضافة إلى وجود سوق نشطة للأوراق المالية ، وقد إكتسبت هذه السوق أهمية كبيرة خلال السنوات السابقة.

ولا شك أن تفعيل مصادر النمو السابقة مع زيادة دور القطاع الخاص فى التنمية سوف يؤدى إلى زيادة الإستثمارات الخاصة وبالتالى تزيد الإيرادات العامة للدولة من خلال مصادر أخرى غير نفطية ، الأمر الذى يعطى إمكانية كبيرة للتحكم فى إنتاج وتصدير النفط الخام .

---

(١) البنك الركزى الكويتى ، التقرير الإقتصادى ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٢ .

وبإختصار يمكن القول أن الحقبة النفطية أوشكت على الإنتهاء ، وأنطوت على تحقيق التراكم الرأسمالى ، ومنه يتعين تحقيق الإنطلاق بالإعتماد على مصادر النمو المتاحة والمشار إليها .

لذلك تتمثل مشكلة البحث فى أنه بالرغم من الأهمية الحالية والمستقبلية للإستثمارات النفطية فى الإقتصاد الكويتى ، إلا أن قرب نفاذ عصر النفط يتطلب البحث عن مصادر أساسية بديلة للنمو الإقتصادى المستقبلى فى هذا الإقتصاد .

ثالثاً : أهمية البحث :

١- تأتى أهمية البحث فى أنه يذكرنا بأن النفط مورد ناضب ، وأن الإعتماد الرئيسى عليه فى تحقيق التنمية يعرض الإقتصاد القومى لحالات من الرواج والكساد ، كما يؤدى إلى إسراف فى إستخدام هذا المورد مما يتعارض مع التنمية المستدامة وذلك بالرغم من قيام الدولة فى الكويت بتكوين إحتياطى للأجيال القادمة .

٢- البحث يؤكد على ضرورة تبنى بديل إستثمارى أكثر إستقراراً من النفط يقوم على عناصر غير ريعية تكفل إستدامة التنمية فى القرن الحادى والعشرين . ذلك أن إستمرار الإعتماد على النفط وحده إنما يعنى حرمان المجتمع من إمكانية إستخدام موارده الحقيقية ومنجزاته فى بناء التنمية المنشودة .

رابعاً : أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى بيان المصادر المتاحة للنمو الإقتصادى المستقبلى فى الكويت ، وبصورة أكثر تحديداً تتمثل أهداف البحث فيما يلى:

١- دراسة وتحليل معدل النمو الإقتصادى العام والقطاعى فى الكويت منذ بداية عصر النفط ، وتقلب هذا المعدل وأسباب ذلك .
٢- التعرف على الأهمية النسبية للإستثمارات النفطية فى الإقتصاد الكويتى، وكذلك مستقبل هذه الصناعة .
٣- دراسة وتحليل المصادر المتاحة للنمو الإقتصادى فى الكويت .. وتتمثل هذه المصادر فى البنية الأساسية والقوى العاملة والإدخار والإستثمار وكيفية تفعيل هذه المصادر فى التنمية مما يؤدى إلى تحقيق أهداف التنمية وبدون ضغط على الموارد النفطية .

خامساً : فروض البحث :

تتمثل فروض البحث فى الأسئله التالية :

١- هل إستمرار الإعتماد على النفط كمصدر أساسى للنمو الإقتصادى ، له آثار سلبية على مستقبل التنمية فى الكويت ؟
٢- هل هناك إمكانية كبيرة لتنويع الإنتاج فى الإقتصاد الكويتى بدلاً من الإعتماد الرئيسى على إنتاج وتصدير النفط الخام ؟
٣- هل التوسع فى إقامة الصناعات البتروكيماوية والمشروعات الصغيرة يمكن أن يحقق هذا التنوع ويخفف من الإعتماد على النفط ؟

سادساً : أبعاد البحث :

يتم التركيز فى الدراسة على الفترة الزمنيه من بدية السبعينات من القرن الماضى وحتى عام ٢٠٠٥.

سابعاً : منهج البحث :

سوف يستخدم منهج التحليل الوصفى المدعم بالمؤثرات القيمية والنسب.